

الحماية أنقذت المغرب ؟

عبد الكريم غلاب

أودُّ في البداية أن أشير إلى قضية ربما لا تقبل الجدل، ذلك أن الوقت قد حان لدراسة التاريخ المغربي بشيء من النزاهة الفكرية والموضوعية التي تتطلب كثيرا من الصراحة مع البحث العلمي، ومع تاريخنا ووطننا ومسؤوليتنا في التعرف إلى ماضينا، كما نمارس هذه الصراحة أحيانا في التعرف إلى حاضرنّا.

من المؤكد أن تاريخ المغرب زيفه الآخرون وظلموه، ولعلنا شاركنا في التزييف من حيث قصدنا ذلك أو لم نقصد. الآخرون كان لهم هدف هو تأكيد البعد الاستعماري، فيما كتبوه لهم ولغيرهم من الذين يقرأون التاريخ العام، أو تاريخ الاستعمار، أو تاريخ البلاد التي تعرضت للاستعمار. وساهمنا نحن في ذلك بإهمال كتابة التاريخ عموما، إلا في العقود الأخيرة مع نشأة الجامعة، ونشاط البحث العلمي في بعض كلياتها. كما ساهمنا بصفة أكثر وأخطر بالتبعية وتضليل التاريخ الحقيقي والمطلعين عليه نتيجة عاملين أساسيين :

أولهما : محاولة إنصاف التاريخ الذي شوّهه الفكر الذي خدم الاستعمار وضلل الحقيقة. لقد حاولنا أن نصحح أخطاء الفكر الاستعماري، فوقعنا فيما لا يتفق مع الحقيقة، ومع تنوير الفكر المغربي تنويرا حقيقيا.

ثانيهما : الدافع الوطني. أي إرضاء الحس الوطني الذي تضرر معنويا من الاستعمار ومن الخدمات العلمية التي قدمها كُتَّاب التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب فأساءوا بذلك إلى المغرب إساءة الاستعمار نفسه للوطن والمواطنين.

يمكن أن نقول : إن التاريخ الحقيقي للمغرب كان ضحية هذه العوامل جميعها في كل مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفكر الاستعماري أساء إلى التاريخ حينما صور المغرب كبلاد تعمها الفوضى واللامسؤولية، والتخلف العلمي والفكري والممارساتي على العموم، ومن ثمة وقعت البلاد ووقع المواطنون سياسيا في الفوضى والسيبة، واللامسؤولية، ووقعت اقتصاديا في الفقر والجوع وانعدام الممكنات، واجتماعيا في المرض والجهل والبطالة. ومن ثمة فهي ميأوس من بناء مستقبلها كشعب.

ولكن لها موقعا جغرافيا واستراتيجيا، وممكنات اقتصادية كامنة في حاجة إلى باحثين وعلماء وإداريين ومستثمرين، ليكونوا لها شعبا حقيقيا حينما كانت أرضا بلا شعب، ومجموعة بشرية بلا حكم ولا نظام. وقد أساءوا إلى تاريخنا حينما تجاهلوا تاريخنا في فترات نيّرة منه، شارك في تكوين الدولة، وفي التعامل مع الدين (وهو مظهر حضاري مهم) وفي تكوين الإمبراطوية القوية التي جمعت بين حدود ليبيا وشمال الأندلس وجنوب الصحراء. وفي التعامل مع الحضارة والثقافة الأصيلة والوافدة، حضارة العصر وثقافته.

ثم ظلموا التاريخ والإنسان، وهم يجردون الإنسان المغربي من استعداده الفكري والحضاري، وقابليته المتميزة.

لقد كان كُتَّاب التاريخ الأجانب، بكل الوسائل التي استعملوها : رحلات وتقارير ودراسات، موجهين لخدمة الاستعمار وتبرير جانب الاحتلال العسكري،

واستلاب السيادة الوطنية، والسيطرة على الإدارة، وعلى الممكنات الاقتصادية : الأرض والشواطئ البحرية والمناجم وكل ممكنات التنمية. وكان المبرر للاحتلال واستلاب السيادة هو ما أكدّه المؤرخون والباحثون الاجتماعيون منهم من الفوضى والسيية وانعدام السلطة الحقيقية الممثلة في القانون تشريعا وممارسة.

ومن المؤكد أنهم طبعوا تاريخ المغرب بهذه الصورة المشوهة عند قراء هذا التاريخ، الذين يعتمدون عليهم أكثر مما يعتمدون على ما كتبه المغاربة من تاريخ. فهم يعتمدون الأسس والأساليب العلمية في كتابة التاريخ. بينما المؤرخون المغاربة يعتمدون النقل، نقل المكتوب والشفوي. وكثيرا ما يتضمن ما ينقلونه الأسطورة والخرافة التي لا يكاد يصدقها عقل علمي. وكثيرا ما يتحيزون مع أو ضد الدولة التي يكتبون عنها، مأخوذون بالرغبة في الجزاء أو الخوف من العقاب، دون أن يعنوا بالحقيقة إلا قليلا. كتابتهم لا يطبعها الطابع العقلي ولا البحث العلمي المجرد. أكثرهم هواة التاريخ، وليسوا علماء تاريخ. ثم إن كتاباتهم التاريخية مبتورة، أغلبهم لا يكاد يعرف الظروف الدولية التي كتبوا تاريخ المغرب في ظلها. وحتى العلاقات الدولية المغربية خافية عنهم، لأنها من أسرار الدولة. ولم تكن المعرفة بها مشاعة بين العارفين فأحرى الجاهلين. لذلك يكتبون معلومات ضحلة في الغالب، قليلة العمق في الأغلب.

ثم، وهذا الشيء مهم، لا يهتمون بحياة الشعب وظروفه الاقتصادية والاجتماعية فأحرى العلمية، إلا عندما تقع كوارث الوباء أو الجفاف أو ما ينشأ عن ذلك من غلاء المعيشة أو موت الآلاف. وبالتالي لا يهتمون بالحياة العلمية والثقافية إلا حينما تتميز سنة من السنوات بوفاة عالم مثلا، أو تتميز ببيعة ملك أو نقضبيعة آخر، أو طلب الملك فتوى من العلماء عن عمل قام أو سيقوم به كتملك العبيد مثلا. وكثيرا ما يكون هؤلاء المؤرخون فيما يكتبون، مع الحكم ضد القبائل التي تتمرد على الوالي مثلا ضد فداحة الضرائب أو ضد الظلم، يبقون الرأي المنحاز بكلمات مذقعة سبا وشتيمة للقبائل، وبكلمات تمجيد للسلطة التي دمرتهم.

أتحدثُ بالخصوص عن كُتَاب التاريخ الحديث بالذات. لا أتحدث عن العلماء المتميزين كابن خلدون وابن عذاري وابن أبي زرع وأمثالهم كثير.

ثم إنني لا أتحدث عن بعض الذين يهتمون بالجانب العلمي بعيدين عن الأحداث السياسية وسلطة الدولة ككتاب تراجم العلماء والفقهاء والأدباء.

الفروق هائلة بين التاريخ المغربي الذي كتبه الأوروبيون من الضالعين في الحملة الاستعمارية وما كتبه المغاربة. إذا كان ما كتبه الأوروبيون يتميز بالفكر العلمي المنظم، فإنه يتميز كذلك بالتحيز للحملة الاستعمارية وخدمة الفكر الاستعماري. ولذلك فالمغرب عندهم «بلاد السببة» والفوضى التي تختفي معها الدولة لتظهر القبلية في أجلي مظاهرها، والتمرد على السلطة وعلى القانون. والسلطة عندهم ممثلة في ملك يحمي وجوده وسلطته بالسلح، وُجد فقط ليحارب ويحارب. وهو إذا حارب لا يرحم، يقضي على قبيلة بأكملها لينتقل إلى أخرى. عدا ذلك فهو لا يعنى إلا بجمع المال من الضرائب والعشور.

والمغرب بذلك، وهذه هي النتيجة، لا يستحق وجوده المستقبل، إنه أرض بدون شعب ولا دولة. يجب أن تُضم إلى دولة قوية قادرة على الحكم واستغلال الممكنات. الفكر الاستعماري قام على هذا الأساس. فالدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي قام بها الأجانب المحدثون للمغرب - ولو تميزت بظاهرة البحث العلمي - فقد تميزت بظاهرة التزييف من جهة، والاستنتاج المغرض لخدمة الاستعمار من جهة أخرى.

أما ما كتبه المغاربة - وبالأخص بعض المحدثين منهم - فقد تميز بالقصور الفكري وبالتحيز للسلطة ضد الشعب وبتبرير الظلم والقمع والعدوان، وبانعدام الرؤية الواسعة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزت الأحداث السياسية.

أُستنتجُ عن كل ذلك أن تاريخ المغرب يجب أن يكتب من جديد بعقلية جديدة، وبتحرر من تأثير هؤلاء وأولئك، وبفكر شمولي يعالج قضايا الشعب والمجتمع والحكم، وتحكيم المنطق العلمي في تحليل الأحداث وصياغة التاريخ.

تاريخ الشعوب والدول لم يعد ملكاً لجيل من الأجيال، ولا هو ملك لطائفة من كتّاب التاريخ، ولا هو رهينة بإيديولوجية معينة أو لنظام حكم معين، وإلا أصبح مجموعة تواريخ تشكك في قيمة التاريخ الحقيقي وتدفع الباحثين إلى الرفض المطلق لكل نموذج من نماذج الكتابة التي يقدمها مؤرخ من المؤرخين.

إذا كانت البلاد التي تعرضت لتطورات وتغيرات في الحكم تلغي تاريخ ما قبل التغيير والثورة أو الانقلاب مثلاً، كما حدث في بعض البلاد العربية، وكما حدث في المغرب أيضاً عندما كتب بعض مؤرخي الموحدين تاريخ المرابطين مثلاً، فإن تاريخ الدولة المستمرة في حكم عائلة واحدة مثلاً يتعرض هو أيضاً للتزييف. تاريخ الملك الراحل لصالح الملك المعاصر. وما كتب في عهد بعض الملوك يخفي كل السلبيات ويبرر ما يراه إيجابياً. ولو كان في مقدمة سلبيات العصر.

هذه ظاهرة معروفة لا تدعو إلى الثقة فيما كتب المؤرخون - ونتحدث عن نموذج المغرب - مثلما تنزع الثقة فيما كتب المجندون لزمان الاستعمار من العلماء والمؤرخين، ولكنها، وهي ظاهرة يرفضها البحث العلمي، تسربت إلى ما يكتب حديثاً من أبحاث جامعية ورسائل لنيل الدكتوراه. فقد قرأنا مثلاً أبحاثاً في تمجيد العهد الحفيظي (عهد السلطان عبد الحفيظ) الذي تميّز بالمساهمة في زعزعة أمن الدولة - ولم تكن في وضعية تحسد عليها - ونوقشت رسائل جامعية فازت برتبة الدكتوراه لمجرد أنها تهاجم هذا الحزب أو ذاك، وتهدم بمنطق التعصب - لا بالمنطق العلمي الرفيع المستوى - كل ما قام به الحزب المفترى عليه.

خطير جدا أن تنتقل هذه الظاهرة إلى البحث الجامعي، لا تسيء إلى التاريخ فحسب، ولكنها تسيء إلى مسؤولية الدراسات الجامعية وإلى الثقة في البحث العلمي الجامعي.

لا تمس هذه الظاهرة كثيرا من الأبحاث الجامعية المتصفة بالبحث العلمي والاجتهاد في استنطاق التاريخ والنزاهة الفكرية والجامعية. فقد قدم الباحثون كثيرا من الأبحاث القيمة وخاصة في دراسة موضوعات جزئية.

لكل ذلك أعتقد أن تاريخ المغرب معروض على بحث جديد يتخلص من سلبيات المطبوع بالطابع الاستعماري والمطبوع بالطابع الوطني المتطرف، والمطبوع بالطابع الإيديولوجي الذي يحاكم التاريخ بإيديولوجيات العصر، والمطبوع بالطابع الانفعالي الحزبي الضيق.

ومعنى ذلك أن التاريخ في حاجة إلى كتابة جديدة، لا تهدف إلى اقتناع القارئ بأن تاريخ المغرب كان مجداً كله، ولا تهدف إلى تبرير سلبيات هذا التاريخ، ولو هدفت إلى استطلاع الوثائق والنصوص واستقراء الأحداث للكشف عما وراء الحدث. فالحدث المجرد عن أسبابه وخلفياته وأسرار حدوثه لا يكتب التاريخ. ومن هنا تصعب مهمة المؤرخ - كما تصعب مهمة القاضي أحيانا - إذا عرضت عليه قضية شائكة غير واضحة المعالم.

في إطار هذه المقولات أكاد أجزم بأن تاريخ المغرب السياسي في العصور المتأخرة - ولا أشير إلى ما قبل القرن الثامن عشر حتى لا يتسع مجال القول في حديث لا يتسع لذلك - كتاريخ هذه الفترة اختلطت فيه الأبعاد واشتبكت المشاكل ولذلك يمكن أن نأخذ مجزأ في بعض مظاهره الأساسية :

* علاقة الحكم بالشعب.

* علاقة الشعب بالحكم.

* علاقة المغرب بتطورات النهضة العالمية علميا وتقنيا وعسكريا.

* علاقة الدول، وخاصة الاستعمارية بالمغرب.

* تطور هذه العلاقات إلى التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب.

* مواجهة المغرب للتدخل الأجنبي.

أؤكدُ مسبقا أن هذه القضايا ليست كل الملاحظات التي تحيط بتاريخ المغرب. وأؤكد كذلك أنني لن أتناولها بالتفصيل، وإنما أشير إلى ما أريد منها وهو مدى إيجابياتها وسلبياتها في التاريخ. وأؤكد أيضا أنني أقتصر عنها على التاريخ السياسي وما يتصل به من ملامح اجتماعية.

1. عن علاقة الحكم بالشعب

يمكن أن نلاحظ أنها كانت علاقة من أسوء ما مرت به علاقة حكم بشعب، ذلك أن الحاكمين كانوا يبدأون حياتهم بالحركة وقد يموتون وهم في الحركة. تتميز هذه الصلة بتجنيد الشعب لأداء الضرائب وأغلبها فلاحية، والشعب كان فقيراً، والأرض غير منتجة إلا نادرا. وكثيرا ما تمر البلاد بحالة جفاف. ولكن لا بد من أداء الضرائب للحريصين عليها من قواد وموظفين جبّة. وحينما تمتنع القبيلة عن الأداء لقلّة ذات اليد يتحرك «المخزن» لتأديب القبيلة ومقاتلتها. وأحيانا يؤدي القتال إلى إفناء القبيلة، وأحيانا يؤدي إلى هزيمة السلطان الذي كثيراً ما كان يقود المعركة بنفسه.

وكثيراً ما تكون هذه المعارك بسبب الظلم الذي يحل بالقبيلة من القواد ورجال السلطة وهو الذي يدفع إلى التمرد فتوصف القبيلة بالسائبة أي الثائرة على «المخزن». وغالبا ما يكون التمرد ضد الولاة وليس ضد المخزن.

وهناك ظاهرتان أشار إليهما بعض المؤرخين :

الأولى : حدث أن السلطان انهزم أمام إحدى القبائل بناحية مراكش وفرّ عنه من بقي من الجيش وأغلبه قتل. ولكن القبيلة برت بالسلطان، وقدمت له كامل الاحترام. وساعدته - وهو أعزل ودون حراسة رسمية - على العودة إلى مراكش. وتأكد بعد ذلك أنه دفع إلى الحرب دون سبب، وفي غير مكان الحرب. وذلك ما يؤكد الفوضى التي كان يعانيها الحكم، والتغريب بالسلطان من بطانته، إلى درجة تعريضه للهزيمة أو التصفية الجسدية.

وهي ظاهرة تؤكد أن كثيرا من القبائل لم تمارس السبيبة ضد السلطان، ولكن ضد الابتزاز والظلم من الولاة.

الظاهرة الثانية : أن السلطان، وخاصة مولاي الحسن، لم يكن دائما ينهي «الحركة» بالحرب. بل كان يجعل من «الحركة» وسيلة للاتصال بالقبيلة وإرشادها وتوعيتها. وكانت القبيلة المعنية تعتز بأن السلطان زارها - وهذا ما كان يجب أن يحدث من حين لآخر - فتراجع عن العصيان أو التمرد.

إذا تجاوزنا هذه العلاقة القائمة على العنف لا نجد صلة للحكم بالشعب في قضايا الاقتصادية : الفلاحية مثلا والغدائية. في أوقات المجاعة الدولة لا تتدبر أمر الإنقاذ من الموت. في أوقات الوباء الدولة لا تتدبر أمر الإنقاذ من المرض أو الحد من انتشاره. الدولة لا تتدبر التعليم أو الخدمات الاجتماعية أو إقامة مشاريع تشغيل المواطنين.

في هذه المجالات جميعها الدولة لا تهتم بالشعب إلا حينما تريد أن تجند قبيلة لمحاربة أخرى، وأحيانا تتجند للدفاع عن الوطن حينما كان الإسبان والبرتغاليون يحتلون بعض الشواطئ والمدن الساحلية، كثيرا ما تجند القبائل نفسها تلقائيا للدفاع عن الوطن كما حدث في القرون الأولى لاحتلال سبتة

ومليلية. وكما حدث في هزيمة تطوان سنة 1860 حتى إن بعض القبائل من الجنوب كثيرا ما كانت ترحل للمشاركة في حرب العدو في الشمال.

وملاحظة هامة هي أن «المخزن» كثيرا ما يتخلى عن الدفاع عن المدن والسواحل التي يحتلها الأجانب مكتفيا بأن القبائل تقوم بواجبها. ولكنها ليست ظاهرة عامة فقد حررت الدولة معظم السواحل والمدن التي احتلها المهاجمون - باستثناء سبتة ومليلية - رغم المحاولات العديدة التي حاولها السلاطين من مولاي اسماعيل حتى مولاي الحسن.

2. علاقة الشعب بالحكام

كانت علاقة هشة قائمة على البيعة التي لا يحصل عليها السلطان الجديد إلا بكثير من الجهد، وأحيانا يبايعون ثم ينقضون البيعة كما حدث في فاس عدة مرات، وفي مكناس، حيث لعب العبيد دورا خطيرا بعد رحيل مولاي اسماعيل. فكانوا يبايعون أحد زبنائه ثم ينقضون بيعته، وكما حدث في مراكش نفسها. وقد حدث في بيعة مولاي عبد الحفيظ حادث غير مسبوق، فقد تقدم العلماء والمتعلمون بشروط قاسية للبيعة، منها تحرير المناطق التي احتلها العدو كالدار البيضاء والشاوية ووَجْدَة، وعدم خضوع السلطان للأجانب فيما أملوه في معاهدة الجزيرة الخضراء (Algesiras).

ماعدا البيعة والتجنيد العسكري أو شبه العسكري، العلاقة محدودة جدا يطبعها الخوف من السلطة التي يصل إلى حد الكراهية للولاة والقواد. وهي كراهية لم تكن تصل إلى السلطة العليا : السلطان، لمكانته الدينية وانتمائه للنسب الشريف.

3. علاقة السلطان بالعائلة

الظاهرة التي لم تكن في صالح الدولة، ولعلها اتفقت ولم تختلف في كثير من الدول المغربية - والدولة العلوية من بينها - هي محاولة الانقلاب في داخل العائلة ضد السلطان الحاكم ورغم أن معظم السلاطين عيّنوا بطريقة شرعية هي البيعة واختيار لولاية العهد في حياتهم أكبر الأبناء سناً أو الأخ أو ابن الأخ، فإن الطريقة التي كانت تؤخذ بها البيعة، وهي طريقة سلطوية، كانت تشجع بعض الأبناء أو الإخوة على الدعوة لأنفسهم ونقض البيعة لواليتهم أو أخيتهم. ولو كان في مثل قوة مولاي إسماعيل. وغالباً ما كانت تفشل، أو تنجح مؤقتاً في بعض المناطق دون أخرى. وفي الغالب ما كانت تصاحبها ثورة أو سند قبلي أو عسكري. ولكنها على كل حال كانت تشغل السلطان عن مهماته الأساسية في الحكم، وتضاعف من مشاكل انعدام الأمن، والانقسام بين القبائل - وحتى المدن كما حدث في فاس عدة مرات - بين المحافظين على الشرعية، والثائرين عليها. وقد تعدى الأمر أعضاء الأسرة إلى بعض المدعين الذين أحدثوا فتنة مصطنعة في البلاد مثل جيلالي الزرهوني الذي ادّعى أنه ابن السلطان الحسن الأول، وأنه الأجدر بالسلطة، وزاد في زعزعة نظام الحكم في عهد عبد العزيز، كما مهد للسيطرة الفرنسية على المغرب ولم يقض عليه إلا السلطان عبد الحفيظ بعد أن ضعفت شوكتة، وتخلّى عنه الفرنسيون والإسبانيون، وقد مكن شركاتهم من مناجم الحديد في الريف.

من أمثلة هذه الظاهرة محاولة انقلاب ابن محرز - ابن أخ مولاي إسماعيل - عليه وقد فشل رغم هزيمته فقد حاول الدعوة لنفسه مرة أخرى. ثم ثورة محمد العالم ابن السلطان سنة 1703 وثورة ابنه الآخر أبو نصر في إقليم سوس. وقد قُتلوا جميعهم.

وعمت فوضى مدّعي الملك بعد وفاة إسماعيل. فقد أصبح «عبيد البخاري» الذين اتخذ منهم جيشه، يحكمون في الدولة، وينصفون هذا السلطان أو ذاك ثم

يعزلونه وربما قتلوه. وبذلك أساءوا إلى الدولة من حيث أراد آسماعيل أن ينظم الجيش بهم. ويجعلهم في حماية الدولة بدلا من الاعتماد على المتطوعين فقط.

حتى بلغ عدد الذين بايعوهم بالملك ثم عزلوهم تسعة أمراء، كان أولهم أحمد الذهبي وكان آخرهم عبد الله والد السلطان محمد ابن عبد الله.

وحتى في عهد السلطان الصالح محمد بن عبد الله ثار عليه ابنه يزيد بمساعدة بقايا «عبيد البخاري».

والأمر لم يختلف في عهد مولاي سليمان الذي ثار عليه أخوه هشام. كما ثار عليه قبل ذلك مسلمة.

وآخر هذه المآسي التي كانت أحيانا تدمر الدولة هي انقلاب عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز في وقت كانت الدولة في مهبط الرياح.

وتؤكد هذه الظاهرة انعدام الوعي بمفهوم السلطة. وخضوع بعض أبناء السلاطين وإخوانهم لتلاعب بعض رجال السلطة وزعماء القبائل الذين يناصرونهم ويحاربون معهم السلطة الشرعية.

4. علاقة المغرب بالتطورات العالمية علمياً وتقنياً وعسكرياً

يمكن أن نلخص هذه العلاقة بأنها كانت سلبية إلى درجة كبيرة. بالرغم أن المغرب كان من أقرب البلاد الإسلامية والعربية إلى أوروبا، وبالرغم من الاتصالات التي بدأت مبكرا منذ عهد السعديين، وخاصة منذ مولاي إسماعيل في عهد العلويين : كانت اتصالات تجارية واستعمارية وعسكرية ومدنية. وواصل الأوروبيون : الأنجليز والإسبان بالأخص مفاوضات تجارية وعسكرية أحيانا. بالرغم من كل ذلك لم يكن المغرب يحاول أن يستفيد مما يقدمون من خدمات

تخوفاً منهم كأعداء، وفكرياً لم تكن السلطة المغربية تميز بين مصالح المغرب، ومصالح الأجانب في التطور والتنمية فيما يقدمون من اقتراحات. ولكن السلطة المغربية كان يمكن أن تستفيد من أساليبهم التقنية لتكوين مدارس يتعلم فيها الشباب ليصلوا إلى درجة القدرة على التعامل مع مخاطبتهم.

ما كان ينتظر في القرن الثامن عشر ولا حتى في القرن التاسع عشر بعد نكبة إسلي وتطوان أن يتقدم العدو - وقد أصبح عدواً واضحاً - بتقديم مساعدات إصلاحية تبتدئ بالتعليم والتكوين. ولكن كان ينتظر من السلطة التي تعرفت على الخصم، أن تستفيد من أساليبه، وأن تفتح فكرها على التعليم والتقنيات المدنية والعسكرية.

حاول مولاي الحسن إرسال بعثات إلى أوروبا، ولكن الخطأ أنه ابتداءً من أعلى. ولو أنشأ بدلاً من هذه البعثات مجموعة مدارس ابتدائية وتقنية، كما فعل محمد علي في مصر، لكانت نتائجها غير نتائج البعثات العلمية.

وقد ابتداءً المنصور السعدي محاولة الاستفادة من الضباط الأتراك ولم تكن النتائج سيئة. ولكن اللعنة التي كانت تصيب المغرب هي عدم الاستمرار. فمشاريع المنصور توقفت بعد رحيله، ومشاريع الحسن الأول أجهضت برحيله، بل في حياته.

ولذلك كانت معاهدة الحماية منطقية، وهي تقترح إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

نفس الجهل بواقع الأمر تميز به نظام الحكم الذي كان يعيش في العصور الوسطى لا صلة له بالتطور. نفس النظام الذي كان يعيش عليه عهد مولاي إسماعيل كان يعيش عليه المغرب في عهد مولاي عبد العزيز.

محاولات مولاي إسماعيل في تنظيم الجيش وتكوينه كانت رائدة، ولكنه اعتمد على جيش من العبيد، وليس جيشاً من المأجورين، ومحاولات جيدة قام بها مولاي الحسن في تصنيع السلاح، ولكنها فشلت وللأجانب دور في إفشالها، لأنه بنجاحها كان يمكن أن يستغني عن شراء بعض الأسلحة من الدول الأجنبية. ومحاولات قام بها لتكوين الضباط، ولكنها فشلت أيضاً لأن حياته لم تسعفه لإكمال مشروعه.

5. علاقة الدول الاستعمارية بالمغرب

ربما كان المغرب في مؤخرة الدول التي تعرضت للاستعمار في القرن العشرين، التي اصطدمت بسببها الدول الاستعمارية الكبرى، وخاصة : إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا. وهي الدولة التي كاد الخلاف في شأنها أن يؤدي إلى حرب عالمية عدة مرات. وهي الدولة التي عقدت بسببها مؤتمرات دولية منها مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء، ومؤتمرات ثنائية منها : مؤتمر فرنسا - إنجلترا، ومؤتمر فرنسا - إسبانيا، ومؤتمر فرنسا - ألمانيا. وربما هي الدولة الوحيدة التي زارها إمبراطور دولة عظمى هو غيلوم الألماني Guillaume II ليؤكد وجود ألمانيا في البلاد التي صممت فرنسا على احتلالها. وقد كانت زيارته لطنجة سنة 1905. وأهم ما فيها هو تمتين الصلة مع المغرب وتأكيد سياسة السلطان واستقلاله، الشيء الذي وضع تطلع فرنسا لاحتلال المغرب في حرج، واضطرت إلى عقد اتفاق مع ألمانيا لتمنحها قطعة من الكونغو ترضيه لها بعد أن وجدت ألمانيا نفسها معزولة عن الدول الاستعمارية الأخرى ومنها : إنجلترا وإسبانيا، وقد سبقت فرنسا إلى عقد اتفاق معها لتصفية مشاكلها معها، ثم إن ألمانيا هي الدولة التي أصرت على أن ترسل طراداً عسكرياً إلى أكادير سنة 1911 لمزيد من مناكفة فرنسا بعد أن أصبحت قاب قوسين أو أدنى من عقد

معاهدة الحماية. وإرسال هذا الطرّاد كاد أيضا أن يعجل بالحرب العالمية الأولى، لولا الدول التي لا تريد أن تغامر بحرب في سبيل ضمان احتلال فرنسا للمغرب.

العلاقات الخارجية مع المغرب اتخذت طابعا حادا مع كل الدول وفي جميع المراحل، وفي مقدمة القضايا التي اتخذت فيها طابعا حادا احتلال سبتة ومليلية، واستمرار هذا الاحتلال رغم الجهود التي بذلها المغرب لتحريرها، مما كان يعقّد العلاقات مع إسبانيا، ومن أسباب تعقيد هذه العلاقات معركة إيسلي التي انهزم فيها المغرب، ومعركة تطوان التي كانت نتيجة الاستمرار في احتلال سبتة والاصطدام مع القبائل التي حاولت تحرير المدينة عبثا. ومن القضايا الهامة في توتر العلاقات : احتلال الشواطئ الأطلسية من طنجة حتى طرفاية، ومحاولة المغرب على فترات متعددة تحرير هذا الشاطئ أو ذاك - من إنجلترا وإسبانيا والبرتغال - ومنها أيضا إنشاء مركز تجاري انجليزي في شاطئ الصحراء واتخاذ وسيلة للتسرب إلى الصحراء وإنشاء علاقات تجارية مع بعض زعماء القبائل في غيبة عن السلطة المغربية. وإقفال هذا المركز ودفع تعويضات مالية للتجار الذين حاولوا استغلال السلطة المغربية واستغلال المركز تجاريا في الظاهر وسياسيا في الواقع.

ومن أسباب التوتر التي أدت إلى التدخل الأجنبي التجارة الخارجية. فقد كان القناصل يحمون التجار، ويطالبون الدولة تحت التهديد بأن تبيعهم المواد الاستراتيجية كاللحوم والحبوب والصوف، ولو كان المغرب يعاني المجاعة. وكان السلطان يخضع تحت الضغط للاستجابة لمطالب القنصل تحسبا لتدخل عسكري.

وأخطر مظاهر التدخل الذي كاد يسلب السيادة من الدولة المغربية مشكلة الحماية التي فرضت على المغرب. ونتيجة للحماية التي كانت تمنح لسبب ولغير

ما سبب للمغاربة، فتحررهم من تنفيذ قوانين بلادهم، ومن دفع الضرائب، ومن الخضوع للعدالة المغربية. وقد كانت الدولة من عهد محمد بن عبد الرحمان تجد نفسها في حرج لأن كثيرا من المحميين يعصون الدولة ويسببون اضطرابا في سير الحياة العامة. ومن أجل ذلك طالب الحسن الأول بعقد مؤتمر مدريد الذي لم يحل المشكلة ، وطالب السلطان عبد العزيز بعقد مؤتمر الجزيرة، ولم يجد نفعا في التخفيف من حدة حمايات القنصلية.

ومما يدخل في باب الحماية، حماية الطائفة اليهودية، ومطالبة الجمعيات اليهودية في إنجلترا من ولاية الدولة معاملة اليهود معاملة خاصة بحيث لا يطبق عليهم القانون العام. واتخذت قضية اليهود ذريعة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

وقد بلغ أمر التدخل الأجنبي بالقنصل الإنجليزي وإليام كربي كرين أن طالب الحسن الأول بتقديم تعويض مالي باهظ بسبب مقتل مدير إحدى الشركات، وهدده بتنفيذ مطالبه في مدة 24 ساعة وإلا تدخلت الدولة تدخلا عسكريا. ولم يسع الحسن الأول على هبته وشجاعته إلا أن يلجأ إلى الفقهاء ليقروا دليل الخيرات في ليلة كاملة، أنقذه الله من التهديد، بالموت الفجائي للقنصل الانجليزي قبل انتهاء مدة الإنذار - واعتبر ذلك كرامة - كان ذلك سنة 1886 !

ومن التدخلات الخطيرة المتعلقة بالتعويضات أيضا ما قام به القنصل الألماني، رغم أن مركز ألمانيا كان أضعف من الدول الأخرى، ومن ذلك كان القنصل طاطنباخ، يهين الدولة ويهددها ويفرض - بحكم منه - عليها تعويضات باهظة لمجرد اعتداء يزعم أنه حدث على جاسوس ألماني، كان يعيش في الدار البيضاء ويظلم المتعاملين معه، ويخالف قوانين الدولة ويشتري العقارات بغير إذن، وكان ذلك ممنوعا على الأجانب. وكذلك بفرض مقتل أحد الألمانين في أسفي. وكان كل منهما يخترق القانون ويتعامل مع المواطنين معاملة سيئة.

وبسبب ما حدث لهما انتقل القنصل إلى عين المكان - آسفي - وطالب الدولة بمنح تعويضات باهظة لا قبل للمخزن بها. واشترط على السلطة المغربية شروطاً مذلة: عزل العامل والقاضي الذي حكم في القضية ومعاقبتها أمام الإشهاد. وقد ظل مدة طويلة يوتر العلاقات بين دولته والمغرب، ويفرض على الدولة شروطاً مذلة.

ولا نطيل القول في عقد الصفقات بين الدولة على حساب المغرب كما سبق القول، ولا في النتائج التي أسفر عنها مؤتمر مدريد لسنة 1880 ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 وتآمر الدول على المغرب لصالح الاحتلال الفرنسي للمغرب.

ولا نطيل القول كذلك في الظروف التي مهدت بها فرنسا لعقدها معاهدة الحماية، والظروف العسكرية باحتلال أجزاء من البلاد، واحتلال العاصمة، وتقديم الاتفاقية المحضرة من طرف واحد مع أنها تحمل اسم المعاهدة، ولا في الاقتراحات - الإصلاحية - وفرض الاحتلال العسكري الذي تقررته فرنسا.

فكل ذلك تدخل سافر من دول أجنبية في سيادة الدولة. وقد انتهى هذا التدخل بالقضاء على هذه السيادة رغم ما تزعمه الحماية من المحافظة على سيادة السلطان وحمايته من كل أذى.

ومن مظاهر التدخل الأجنبي المقدمة للمغرب أن الغرامات التي كانت تفرض عليه، تفرض الدول الأجنبية أن تسدد بقروض من بنوكها، وتضمن هي هذه القروض بفوائد باهظة. ولكنها تستخلص القروض بنفسها من مداخيل الجمارك. فيصبح مندوب الدولة والبنك والشركة مقيماً في إدارة الديوانية ليستوفي بنفسه القروض.

وقد أدى ذلك إلى إفلاس الدولة مما دفعها إلى الاقتراض من جديد، وأدى هذا الاقتراض إلى مزيد من التدخل الأجنبي، وكان من الأسباب التي فرضت الحماية.

من تدخلات القناصل والسفراء الذين كانوا يقيمون في مدينة طنجة في الشؤون الداخلية للبلاد نجد بالإضافة إلى ما تقدم :

- إجبار الدولة على إلغاء قانون احتكار التجارة في المواد الاستراتيجية، وذلك لتمكين الأجانب من تهريب هذه المواد ولو أدت إلى زيادة المجاعة وإقبار التجار المغاربة والدولة التي كانت تستفيد من حقوق التصدير.

- إجبار الدولة على أداء تعويضات باهظة على ما قد يحدث من سرقات أو ضياع لأموال أو بضائع التجار الأجانب أو المحميين المغاربة.

- إجبار الدولة على السماح للأجانب بامتلاك الأراضي الفلاحية والعقارات، وكان القانون يمنع ذلك.

- مطالبة الدولة بتغيير عمّالها وخاصة في الحدود الصحراوية الشرقية التي امتلكها الجيش الفرنسي.

- تهديد الدولة وتحميلها التعويض عما يزعم بعض الأجانب من ضياع مال لهم أو سرقة. ويقتضون من الدولة تعويضات باهظة إمعانا في خلق ظروف مالية سيئة للدولة.

6. مواجهة المغرب للتدخل الأجنبي

الذي يسجل للمغرب بمداد الفخر هو أنه واجه التدخل الأجنبي كلما كان احتلالا عسكريا. فقد حرر مولاي إسماعيل طنجة، وحرر بعض الثغور الأخرى، وحرر الملوك بعده العرائش التي احتلها البرتغال عدة مرات وحرروا سلا قبل ذلك وحرروا الشواطئ الأطلسية جنوب الدار البيضاء وحتى الصحراء وحرروا وجدة وبني يزناسن بعد معركة إيسلي. وحرروا تطوان بأموال باهظة، كانت نكبة سياسية ومالية للمغرب. وسببا في التدخل المالي، وفرض السيطرة الشخصية

على إدارة الجمارك التي كانت إسبانيا تأخذ جزءاً مهماً من مداخيلها لاستيفاء القروض وفوائدها.

وإذا كان مما يكتب في صحيفة الدولة العلوية أنها حافظت على وحدة المغرب واستقلاله، رغم الظروف غير المواتية التي عرفها العالم، - والمغرب في المقدمة - في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وخاصة منذ احتلال الجزائر، وبعد معركة القراصنة في البحر الأبيض. فقد تأجل احتلال المغرب اثنين وثمانين سنة بعد احتلال الجزائر، ونحو واحد وثلاثين سنة بعد احتلال تونس. ولعل الفضل في هذا التأخير يعود إلى ما قدمناه من اختلاف الدول حول المغرب، ومن الصراع حول المستعمرات الإفريقية كمصر، وكونغو وغيرها من البلاد التي احتلتها هذه الدولة أو تلك.

ولكن إخفاق الدولة المغربية في تحرير سبتة ثم مليلية ابتداء من القرن الخامس عشر، ثم الصحراء الشرقية ابتداء من سيطرة فرنسا الكاملة على الجزائر، وخاصة منذ عهد الحسن الأول، لا يمكن أن يغتفر رغم الجهود التي بذلها بعض الملوك كالسلطان إسماعيل، والجهود التي بذلتها القبائل في عهد عبد الرحمن بن هشام وابنه محمد.

إذا كان المغرب هو البلد الوحيد الذي تأخر استعمارته حتى سنة 1912، فإنه البلد الوحيد الذي بدأ استعمار مدينتين منه - باستمرار - منذ القرن الخامس عشر. واستعمرت صحراؤه الشرقية. ولم يستطع حتى الآن تحرير المدن ولا الصحراء.

7. هكذا فرضت الحماية على المغرب في ظروف حافلة بالمشاكل الداخلية والخارجية التي عاناها المغرب. ولم يكن مطلقاً في استطاعة المغرب، وظروفه هي ما رأينا، أن يعيد للدولة سلطانها وللشعب وحدته وكيانه. وقد عجز كل الملوك

وخاصة في القرون الثلاثة الأخيرة، أن يجنبوا المغرب معظم مشاكل الثورات والتمردات والحروب والتدخلات الخارجية بالأخص التي كانت تستغل الوضعية الداخلية فتزداد حدة وصرامة وتكالبا على المغرب.

وقد كان من شأن تلك الظروف أن تجعل المغرب نهبا لاحتلالات من دول خمس على الأقل، وكان يمكن أن ينضاف إليها دول ممن حضرت مؤتمري مدريد والجزيرة. وكان من حسن تصرف التاريخ أن يهيئ للمغرب وسيلة خطيرة لإنقاذه أدت مهمتها وانصرفت هي «الحماية».

معاهدة الحماية رغم النكبات والخسائر التي أصابت المغرب بسببها، ورغم رواسبها التي ما يزال المغرب يجترها، حددت خطر الاحتلال في دولتين هما فرنسا وإسبانيا بدلاً من بلقنة المغرب بين عدة دول. ووقفت نزيف الانقلابات والحروب رغم اعتداءاتها على العرش المغربي قبل المعاهدة وبعدها. وتجلّى اعتداؤها في إبعاد عبد الحفيظ أولاً، ثم في الاعتداء الخطير على العرش في شخص محمد الخامس بعد عقد المعاهدة بنحو واحد وأربعين سنة. وأوقفت نزيف العدوان على القبائل، وانتقام القبائل من الظلم.

ومن المؤكد أن الحماية رغم كل استغلالها للمغرب، أرضه وثرواته، رغم سيطرتها وإهانتها للشعب المغربي أهلت البلاد ليستمر نضال الحركة الوطنية، ونضال المجاهدين في الجبال والمدن من الأطلس والريف حتى الدار البيضاء وفاس والريف مرة أخرى. ورغم إذايتها للعرش ولمحمد الخامس وعائلته بالذات، فقد أهلت المغرب لاستغلال كل ذلك وتحقيق استقلاله بعد انقاذه من ثورات ما قبل الحماية.

